# الفصل الخامس

## عالم متغير؟
## إعادة التفكير فى الإرهاب
## بعد ٩/١١

إن «الحرب على الإرهاب»، التى تم إعلانها من قبل الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، هى حرب معلنة للمرة الثانية. أما الإعلان الأول، فقد بدأ منذ عشرين عامًا، عندما قدم «ريجان» إلى الرئاسة الأمريكية، معلنًا أن الحرب على الإرهاب ستصبح عامود وأساس السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة الإرهاب الدولى الذى تقف وراءه الدول، وهو الذى يعد «أشرس وأشر أنواع الإرهاب» (ريجان)، وهو مرض استشرى على يد «أولئك المحرومين المعارضين للحضارة نفسها»، «ليعودوا إلى حياة البربرية والهمجية فى العصر الحديث» (وزير الخارجية چورچ شولتز)[١]. وقد أشار «ريجان» هنا إلى الشرق الأوسط، فى وقت (١٩٨٥م) أضحى فيه الإرهاب فى المنطقة هو الموضوع رقم واحد، الذى يشغل بال المحررين. إلا أن «شولتز» حذر من قرب ناقوس الخطر للأراضى الأمريكية، والذى بات يدق أجراسه، فيدوى صوته، أعلى من أى صوت آخر، لقد أخبر «شولتز» الكونجرس عن «سرطان يتواجد هنا على أرضنا»، فصرنا أمام دولة تجدد علنًا أهداف «كفاحى» «لأدولف هتلر»[٢].

ويستطرد «شولتز» محذرًا: علينا «استئصال» «سرطان» نيكاراجوا[٣]. وفى ضوء جسامة الشر، وضخامة الخطر، علينا ألا نشغل أو نلزم أنفسنا بالضغوط والقيود الأخلاقية: **«فالمفاوضات تعبير لطيف للاستسلام، إذا لم ترم القوة ظلها على طاولة المفاوضات» - كما يعلن «شولتز» - شاجبًا ومدينًا أولئك الذين يقفون وراء «الوسائل الطوباوية والشرعية، مثلما تفعل الأمم المتحدة والمحكمة الدولية،**

**متجاهلين عنصر القوة فى المعادلة»**[٤]. لقد كانت الولايات المتحدة تمارس «عنصر القوة فى المعادلة» مع قوات المرتزقة المتمركزة فى «هوندوراس»، حيث كان «چون نيجروپونت» هو المسئول ساعتها، مانعة أية جهود - سواء للمحكمة الدولية أو دول أمريكا اللاتينية - تسعى للأخذ «بالوسائل الطوباوية الشرعية».

أما فى الحرب الجديدة على الإرهاب، فيقوم «دونالد رامسفيلد» بقيادة جناحها العسكرى. ومن الجدير بالذكر، أن «رامسفيلد» كان ممثل «ريجان» الخاص فى الشرق الأوسط. كما يقوم «نيجروپونت» بتولى الجهود الديپلوماسية فى الأمم المتحدة. والأمر لا يقتصر على هاتين الشخصيتين، وإنما يمتد إلى شخصيات أخرى، كانت ذات مراكز قيادية فى الحرب الأولى، وأضحت الآن (فى الحرب الحالية)، وللمرة الثانية، تحتل أدواراً محورية. باختصار، أن العالم لم يتغير كثيراً منذ الحرب الأولى على الإرهاب، وأن استمرار القيادات يوحى بأن الحرب الأولى على الإرهاب لا بد أن يكون لها دروس نافعة، تُستقى وتُعلم.

وقبل الدخول فى تلك الدروس، هناك بعض الأسئلة الأولية التى يجب أن نضعها فى الاعتبار: (١) ما هو الإرهاب؟، (٢)وما هو رد الفعل الصحيح له؟. والإجابة على السؤال الثانى، يجب على الأقل أن توافق البديهية الأخلاقية، وهى: أنه إذا كانت بعض التصرفات خاطئة فى حق الآخرين، فهى خاطئة فى حقنا، وإذا كانت صحيحة لنا، فهى صحيحة للآخرين.

**بالرغم من أن السؤال الأول يعكس عراقيل كثيرة، إلا أن له إجابات بسيطة وكافية فى نفس الوقت، مثل الإجابة التى قالها «ريجان» و«شولتز»، حينما كانا يتحدثان عن إدانتهما اللاذعة للإرهاب: الإرهاب هو «الاستخدام المحسوب للعنف، أو التهديد بالعنف، للوصول إلى أهداف، لها طبيعة سياسية، دينية، أو أيديولوچية... من خلال الترهيب، الإجبار، بث الخوف»**[٥].

هناك الكثير من التوضيحات... و١١ سبتمبر، خاصة، تحمل مثلاً مفاجئًا. الحالة الأخرى تتمثل فى رد الفعل الرسمى التابع للولايات المتحدة وبريطانيا، والذى أعلنه «أدميرال سير ميخائيل بويس» (رئيس أركان الدفاع البريطانى)، حيث أخبر الأفغانيين أن الهجمات الأمريكية البريطانية سوف تستمر «حتى يعترف أهل

البلاد أنفسهم أن هذا الأمر سيبقى حتى يقوموا بتغيير قيادتهم»، وهو ما يتفق ويتماشى مع المعنى الرسمى للإرهاب الدولى[٦]. إن الممارسات التى اتخذها «بويس»، مع زملائه فى واشنطن، اجتازت كل المعايير. لقد اتخذوها، وهم يتوقعون بأنها ستضع أعدادًا هائلة من المدنيين تحت ضغوط ومخاطر حقيقية من الجوع والتشرد، بل ستضع الملايين أمام ظروف قهرية، غير محتملة.

وتبدو كلمات «بويس» معروفة ومألوفة: فهو أعاد صياغة ما كتبه رجل الحكومة الإسرائيلى «أبا إيبان»، بعد إعلان الحرب الأولى على الإرهاب، مباشرة. لقد كان «إيبان» يرد على استفسارات رئيس الوزراء «مناحم بيجين» حول العمليات الوحشية التى ارتكبتها حكومة «العمل» فى لبنان، والتى وصفها قائلاً، «حكومات لا يستطيع الأستاذ «بيجين» ولا أنا ذكرها بالاسم»، إلا أنه أضاف التبرير المعهود، قائلاً: «لقد كان هناك توقع منطقى، أن الشعوب المجنى عليها سوف تبذل ضغوطًا لإنهاء الاعتداءات»[٧]. وفى نفس الوقت، وفى ظل تأييد أمريكى قاطع، كانت إسرائيل تقوم بعمليات عسكرية فى لبنان، ساعية لإظهار تبرير وراء احتلالها المخطط فى عام ١٩٨٢م، ذلك الاحتلال الذى قامت به إسرائيل بهدف ردع التهديد بأى تسوية ديبلوماسية غير مرغوب فيها من قبل الولايات المتحدة وربيبتها، ولكن مرغوب فيها من قبل العالم كله. وعندما فشلت الاستفزازات الإسرائيلية، ولم تؤت ثمارها، قامت إسرائيل بالاحتلال، تحت مظلة التأييد الأمريكى، العسكرى والديبلوماسى، مما أدى إلى مقتل ١٨ ألف نفس. وطيلة عشرين عامًا، وإسرائيل مصرة على احتلالها لمعظم الأراضى اللبنانية، منتهكة أوامر مجلس الأمن، عازمة على الاستمرار فى إرهابها، بشكل منتظم. وكان عام ١٩٨٥م، هو عام الذروة، الذى شهد أفظع وأبشع عملية وحشية إرهابية، طيلة عقدى الاحتلال، حيث قام «شيمون بيريز» بقيادة عملية «القبضة الحديدية» التى صبت اعتداءاتها على «القرويين الإرهابيين»، باعتبارهم مقاومين للاحتلال.

**حادثة مروعة أخرى، شهدها عام ١٩٨٥م، كانت فى بيروت.. أمام مسجد، والتى أسفرت عن: مقتل ٨٠، وجرح أكثر من ٢٥٠، معظمهم من البنات والنساء، بالإضافة إلى عمليات وحشية أخرى، تم وصفها ببساطة فى الصحف الوطنية الأمريكية. وكانت المخابرات المركزية الأمريكية، بتأييد بريطانى سعودى،**

وراء تنظيم هذه الجريمة، التى استهدفت قتل عالم دين مسلم، والذى استطاع أن يفلت من أيديهم فى النهاية. وأخيراً، كانت حادثة التفجير الإسرائيلى فى تونس هى آخر ما شهده عام ١٩٨٥م، حيث تم قتل ٧٥ فلسطينيًا وتونيسيًا، بدون أى تبرير مقنع، وقد نشرت نتائج هذه الحادثة المرعبة فى تقرير، أعده الصحفى «أمنون كابليوك» فى إسرائيل، المعروف بشرفه ونزاهته المهنية[٨]. ولقد ساهمت الولايات المتحدة فى الأمر، وتعاونت معه، من خلال عدم تحذيرها لحليفتها التونسية بقدوم المفجرين الإسرائيليين إليها. وأخبر «شولتز» إسرائيل بأن واشنطن «لديها تعاطف حقيقى» مع ما فعلته، إلا أنه تراجع عن إعلان هذا التعاطف، والتصريح به، حينما قام مجلس الأمن باستنكار عملية التفجير علانية، ووصفها على أنها «اعتداء مسلح» (الولايات المتحدة رفضت التصويت)[٩] وبعدها بأيام قليلة، قدم «شيمون بيريز» إلى واشنطن، حيث شارك الرئيس «ريجان» فى استنكار، وفى شجب الإرهاب الشرير الشرس[١٠].

كل هذه الممارسات الإسرائيلية لا تدخل أبداً فى نطاق الإرهاب الدولى، وذلك لسبب جوهرى، وهو: أن الإرهاب هو ما يوجه إلينا وما يستهدفنا، بغض النظر عما نفعله نحن معهم. ومن ثم، فلم يكن هناك أية تعليقات حول استنكارات «ريجان» و«بيريز»، التى أطلقاها ضد إرهاب الشرق الأوسط، والتى أطلقاها بعد تسلمهما الجائزة، وكذلك لم يكن هناك أية تعليقات حول وصف الولايات المتحدة وبريطانيا لعملياتهم فى داخل أفغانستان.

وتتكرر المأساة فى العمليات الأمريكية ضد نيكاراجوا، «لاستئصال هذا السرطان» من على وجه السطيحة. وحالة نيكاراجوا لا جدال عليها: فقد استخدمت الولايات المتحدة القوة معها بطريقة غير شرعية، وعلى أثرها حكمت المحكمة الدولية بإدانة هذا التصرف، ثم أقر مجلس الأمن قراراً يدعو جميع الدول إلى مراقبة القانون الدولى والالتزام به (امتناع بريطانيا عن التصويت، وإعلان الڤيتو الأمريكى)، باختصار، أن حالة نيكاراجوا لا جدال عليها فى وسط أولئك الناس الذين يكنون بعض الاحترام والتقدير لحقوق الإنسان، والقانون الدولى[١١]. ومن ثم، قامت المحكمة الدولية بإصدار الأمر تجاه الولايات المتحدة بإنهاء هذه الجريمة، وبدفع تعويضات كافية. إلا أن الولايات المتحدة ردت بفعل معاكس ومناقض، من

خلال تصعيدها للحرب، وإصدارها - لأول مرة - أوامر رسمية بالهجوم على «أهداف ناعمة رقيقة» - الأهداف المدنية المعزولة عن السلاح والحماية - وتجنب القتال مع الجيش. وطبعًا، كل هذا لم يتم إدراجه فى «سنويات الإرهاب»، وهى الكتب التى ترصد العمليات الإرهابية سنويًا (١٢).

ولننتقل إلى كوبا، حتى تكتمل الصورة. فباعتبارها كانت الهدف الأول للإرهاب الدولى، وصلت كوبا إلى مستويات «مرموقة» فى «عملية كنيدى مونجووز»، وظلت كذلك حتى نهاية التسعينيات. وبالرغم من ظهور الحرب الباردة فى الخلفية، كتبرير لما كانت تفعله الولايات المتحدة مع كوبا، إلا أن ذلك التبرير لم يكن صحيحًا. فالعمليات الإرهابية، والقرار السرى لقلب الحكومة الكوبية، سبقا أى علاقة مع الاتحاد السوفييتى. ففى السر، كان التهديد الكوبى يوصف على كونه «انتشارًا لفكرة «كاسترو» التى تنادى بأخذ زمام الأمور فى أيدينا»، وهو الأمر الذى غالبًا ما سيشجع «الفقراء وغير المتميزين» فى دول أخرى، باعتبارهم «يسعون حاليًا وراء اقتناء فرص لحياة أفضل» (آرثر شليزينجر يقر بما انتهى إليه الرئيس كنيدى عن مهمته تجاه أمريكا اللاتينية، مما سيفيد الرئيس القادم)(١٣). إن الصلة الوحيدة بالاتحاد السوفييتى تمثلت فى «كون الاتحاد السوفييتى يطير بجناحيه»، مغدقًا قروضًا هائلة على عمليات التنمية، ممثلاً نفسه كنموذج لتحقيق الحداثة فى ظل جيل واحد(١٤). أما كوبا، فستظل وستبقى رسميًا «دولة إرهابية»، متهمة بتأييدها للإرهاب الدولى.

وبالرغم من أن الأقوياء يحمون أنفسهم من تلك الوقائع غير المرغوب فيها، إلا أنهم، من المؤكد، لديهم خبرة مع الضحايا (حادث ١١ سبتمبر). وبالرغم من الاستنكار العالمى للعمليات الإرهابية فى ١١ سبتمبر، إلا أن الذكريات الأليمة كانت مصاحبة لها باستمرار. **فها هو الصحفى الپنمى «ريكاردو ستيفينز»، على سبيل المثال، يتذكر ذلك الحادث، الذى شهد مقتل حوالى ألف نفس بريئة (جرائم غربية، ومن ثم غير مدروسة فى الأدبيات)، حينما قام «چورچ بوش ١» بتفجير بار «شوريلو» فى ديسمبر ١٩٨٩م، من ضمن «عملية السبب العادل»، بهدف خطف ذلك العاصى العاق، الذى حكم عليه بالسجن مدى الحياة فى فلوريدا؛ بسبب جرائم ارتكبها فى فترة عمله بالمخابرات المركزية الأمريكية**(١٥). أما «إدواردو

جالبينو»، فقد لاحظ أن موقف واشنطن المضاد تجاه الإرهاب لا يبدو مقنعًا لأولئك الذين يتذكرون جيدًا الإرهاب الدولى الذى أججته الولايات المتحدة فى كل من «إندونيسيا، كمبوديا، إيران، جنوب أفريقيا... وأمريكا اللاتينية»[١٦]. وفى مجلة البحث العلمى بجامعة «الجيزويت» بـ «ماناجوا»، يعترف الباحثون بأنه يمكن وصف عملية ١١ سبتمبر بعملية «أرماجدون»، إلا أنهم يضيفون قائلين: إن نيكاراجوا قد «عاشت خبرتها الخاصة بأرماجدون، ولكن ببطء موجع» تحت وطأة الهجوم الأمريكى، وهى «الآن غارقة فى مأساتها الحالية»[١٧]. إن الحالات المتشابهة فى تزايد، حتى هذه اللحظة: ويكفى أن نقارن قائمة أكثر الدول تلقيًا للأسلحة الأمريكية بتقارير حقوق الإنسان.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فقد رفضت الولايات المتحدة النظر فى تسليم المتهمين المشكوك فيهم فى أحداث ١١ سبتمبر، كما رفضت انتظار إجازة وموافقة مجلس الأمن بشأن عملياتها الانتقامية، (التى قامت بها بعد ذلك فى أفغانستان). إن هذا الموقف يعكس قاعدة عالمية معروفة لدينا جميعًا، ألا وهى: أن الأقوياء لا ينتظرون ولا يعودون إلى أى سلطة.

لقد حاولت نيكاراجوا - تلك الدولة الصغيرة الضعيفة - أن تتبع قواعد القانون الدولى، ولكنها فشلت. وعندما طالبت «كوستاريكا» محاكمة المزارع الأمريكى الذى قام بتحويل أرضه إلى المخابرات المركزية الأمريكية، ليضعها تحت أيديها كقاعدة لانطلاق الهجمات الإرهابية ضد نيكاراجوا، تم تجاهل هذا الطلب، كما هو المعتاد[١٨]. وقد نجد حالة مماثلة ومواكبة جدًا لما سبق، وهى حالة «إيمانويل كونستانت»، زعيم القوات العسكرية الهاييتية، التى كانت مسئولة عن مقتل آلاف الهاييتيين بدون وجه حق فى أوائل التسعينيات، فى ظل انقلاب عسكرى، والتى عارضتها واشنطن رسميًا، ولكنها أيدتها ضمنيًا. وقد تم إصدار الحكم غيابيًا على «كونستانت» فى المحكمة الهاييتية. وقد طالبت هاييتى الولايات المتحدة بمحاكمته ثانية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١[١٩]. إلا أن الطلب قوبل مرة أخرى بالرفض، ربما بسبب تخوف الولايات المتحدة من إفصاحه عن العلاقات التى كانت تربطه بالإدارة الأمريكية فى أثناء الحملة الإرهابية التى كان يقودها ضد شعبه.

أثار الرئيس بوش(٢)، وغيره، تساؤلاً : «لماذا يكرهوننا»؟ اقتُرحت إجابات عديدة ودقيقة فى نفس الوقت، إلا أنه هناك بعض الإجابات البسيطة التى يمكن أن تقفز إلى الأذهان بسهولة. إن هذا التساؤل يذكرنا بأن الأمر ليس جديداً. فنفس التساؤل تم إثارته فى عام ١٩٥٨م على لسان الرئيس «أيزنهاور». إن مشكلتنا فى العالم العربى، كما يخبر «أيزنهاور» مساعديه وموظفيه، «هى أننا نقف أمام حملة من الكره موجهة ضدنا، ليس من قبل الحكومات، ولكن من قبل الشعوب»، التى تقف على صف ناصر - «الشيوعى» (بالرغم من إنكار المخابرات المركزية الأمريكية ذلك بشدة)؛ بسبب موقفه القومى الاستقلالى(٢٠). إن أحد أسباب الأزمة الأمريكية فى المنطقة، كما يعرضها وزير الخارجية «چون فوستر دالاس» : أن «الشيوعيين» لديهم القدرة على «التحكم والسيطرة على الحركات الشعبية، . . . وهو أمر ليس لدينا القدرة على فعله أو مجاراته. . . إن الفقراء هم من يتجهون إليهم. . فقد كانوا يريدون دائمًا سلب الأغنياء»(٢١). ويقدم مركز الأمن القومى الأمريكى إجابة أخرى عن هذا التساؤل، وهى أكثر رسمية مما قبلها، وهى تقول: إن «معظم العرب» يرون الولايات المتحدة «كمعارضة لتحقيق أهداف القومية العربية» ، ويعتقدون أنها «تسعى لحماية مصالحها المتمثلة فى النفط، من خلال تأييد الوضع القائم، ومن خلال معارضة أى تقدم سياسى أو اقتصادى». **ويكمل المركز قائلاً : «إن مصالحنا الاقتصادية والثقافية فى المنطقة أدت إلى علاقات وطيدة بين الولايات المتحدة وعناصر معينة موجودة فى العالم العربى، تلك العناصر التى تتمثل مصالحها الأولية فى حفظ العلاقات مع الغرب، وفى حفظ الوضع القائم فى دولها»(٢٢).**

بعد ١١ سبتمبر، قامت جريدة «وول ستريت چورنال» باستقصاء آراء «المسلمين ذوى المال» : رجال البنوك، المتخصصين، أصحاب الأعمال ذوى العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة. فعكست ردودهم الضيق الشديد حيال التأييد الأمريكى لحكومات «الأنظمة الظالمة»، وحيال معارضة الإدارة الأمريكية للتنمية المستقلة والديموقراطية السياسية، بالإضافة إلى تبرمهم من بعض السياسات الخاصة، مثل تأييد الإدارة الأمريكية للاحتلال الإسرائيلى الغاشم، وتأييدها لفرض العقوبات على العراق، التى أتت على شعبه فدمرته، بينما تركت

الديكتاتور الدموى يزداد قوة وبطشًا - والذى أيدته الولايات المتحدة وبريطانيا فى أشرس عملياته فى داخل العراق . . . تلك الحقيقة التى ستظل باقية، حتى ولو فضل الغرب نسيانها[٢٣] . إن المشاعر تجاه الولايات المتحدة تكاد تكون واحدة، وسواد الشعوب لا تحب رؤية خيرات بلادها، وهى تتدفق إلى الغرب وإلى عملائه المحليين .

ولندع أنفسنا قليلاً مما ألفناه وعهدناه من العرف الدولى، ولننتهج مبدأ البديهية الأخلاقية، التى ذكرناها من قبل . فيمكننا حينئذ التساؤل والتأمل حول رد الفعل الصحيح والمفترض تجاه الجرائم الدولية . فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نسأل : هل تمتلك دولة مثل هايتى الحق فى استخدام القوة لإجبار «كونستانت» على الخضوع للمحاكمة، تبعًا لنموذج واشنطن مع أفغانستان ؟ (بعد رفضها أخذ المحاكمة فى الاعتبار) . والسؤال قد يطرح نفسه مرة أخرى فى حالة نيكاراجوا، تلك الحالة التى لا جدال عليها، وفى حالات كثيرة أخرى .

ردود الفعل، التى اقترحت حيال جرائم الإرهاب الدولى، كثيرة . من أهمها ما اقترحه الڤاتيكان، وتلفظ به المؤرخ «مايكل هوارد»، قائلاً : «عملية يقوم بها رجال الشرطة تحت إشراف الأمم المتحدة . . . ضد أى مؤامرة إجرامية، بحيث يتم القبض على أعضائها، وإيقافهم أمام محكمة دولية، ليتلقوا محاكمة عادلة، إذا ما وجدوا مذنبين، ومعاقبتهم بما يتناسب مع درجة جرمهم»[٢٤] . وبالرغم من أن هذا الاقتراح لم يلق حظًا من التأمل والتفكر، إلا أنه يبدو منطقيًا وحكيمًا . وإذا ما تفكرنا فيه، فعلينا أن نطبقه على أكثر الجرائم إرهابية، مثل تلك التى تركت وراءها عشرات الآلاف من القتلى الأبرياء فى نيكاراجوا، تلك الدولة التى لاقت من التدمير والدمار، ما لا يُتخيل إصلاحه .

**إن الصدق يتركنا فى النهاية أمام معضلة حقيقية : إما أن نهرب منها بالنفاق التقليدى المعهود (كما يفسره الإنجيل)، وهو الاختيار السهل، وإما أن نختار الطريق الصعب، ولكنه بالتأكيد الملزم لنا، إذا أردنا تجنيب العالم مزيدًا من الكوارث الأسوأ .**